

القانون الدولي الانساني وتطبيقاته**على النزاعات المسلحة في العراق- (*)****International humanitarian law and its applications
to armed conflicts in Iraq****فتحي محمد فتحي****شيماء عبد الستار جبر****كلية الحقوق / جامعة الموصل****كلية الحقوق / جامعة الموصل**

Shaima Abdel Sattar Jabr

Fathi Muhammad Fathi

College of Law/ University of Mosul

College of Law/ University of Mosul

Correspondence:

Shaima Abdel Sattar Jabr

E-mail: dr_shaimaallayla@uomosul.edu.iq

Available online: 1/12/2023

المستخلص

كتاب القانون الدولي الانساني وتطبيقاته على النزاعات المسلحة في العراق ، من الكتب التي تسلط الضوء على موضوع بغاية الاهمية وذلك بالنظر لما خاضه بلدنا العراق من نزاعات مسلحة جمة شكلت في احدى جنباتها مادة خصبة للدراسات القانونية المعنية بالقانون الدولي الانساني وذلك من اجل تطبيقها على النزاعات المسلحة ومعرفة مدى قدرة هذه القواعد على الصمود امام التحديات التي تفرضها هذه النزاعات وماهي ابرز معوقات التطبيق ، وهل الاليات التي جاء بها المجتمع الدولي قادرة على حل ومواجهة هذه النزاعات والتخفيف من تداعياتها .

Abstract

The book "International Humanitarian Law and its applications to armed conflicts in Iraq" is one of the books that sheds light on the many armed conflicts that our country, Iraq, has fought in. These conflicts formed fertile

(*) مقال مراجعة الموضوع.

Doi: 10.33899/arlj.2023.181151

© Authors, 2023, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license

(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

material for legal studies concerned with international humanitarian law in order to apply it to armed conflicts and to know the extent of the ability of these rules to withstand the challenges posed by these conflicts. Thus, the most prominent obstacles for implementation are the mechanisms that the international community came up with capability of resolving and confronting these conflicts and mitigating their repercussions.

Key words :International Humanitarian Law, applications, armed conflicts .

نص المقالة

كتاب القانون الدولي الانساني وتطبيقاته على النزاعات المسلحة في العراق مؤلف قد تم تأليفه من قبل زميلنا الاستاذ المساعد الدكتور فتحي محمد فتحي الحياياني التدريسي في جامعة الموصل / كلية الحقوق / فرع قانون حقوق الانسان، والحاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة الملك اخوان كارلوس في مدريد بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، وهو كاتب متخصص في القانون الدولي العام وتحديدًا في القانون الدولي الانساني، وله العديد من الكتابات والبحوث في هذا الشأن، ومثل العراق في العديد من المحافل الدولية والاقليمية والمحلية كما عمل كعضو في مجلس المفوضين في المفوضية العليا لحقوق الانسان، وبالنظر لإسهاماته المتعددة والجمة في خدمة قضايا حقوق الانسان وبناء السلام والعدالة الانتقالية والتعايش السلمي في دول ما بعد النزاع فقد تم اختياره ليكون مديراً لمركز بناء السلام والتعايش السلمي في جامعة الموصل ليوصل مهامه في خدمة قضايا حقوق الانسان ومعالجة تداعيات الانتهاكات المتكررة لقواعده وتأثيراتها الجمة على الواقع المحلي والاقليمي والدولي .

ما بين ايدينا هو احد مؤلفاته ومنجزاته المهمة والقيمة والتي تعد اضافة نوعية للمكتبة العربية والعراقية لاسيما للمهتمين بقضايا حقوق الانسان وقد تم ترشيح الكتاب لتدريسه لطلبة الدراسات العليا لما يتضمنه من افكار جديدة وقيمة حاول من خلالها المؤلف الجمع بين الاطار النظري والعملي في الدراسات الانسانية من خلال تسليط الضوء على قواعد القانون الدولي الانساني واوليات نشؤها كمبادئ واعراف دولية وقواعد مجاملة

غير ملزمة، وانتهاءً بصياغتها بشكل اعلانات واتفاقيات ومعاهدات دولية ملزمة لأطراف اي نزاع دولي .

هذا المؤلف الذي بين ايدينا تم تأليفه برعاية جمعية الامل العراقية كجزء من دورها الفاعل في التأثير في المجتمع العراقي والعربي عموماً فيما يتعلق بحقوق الانسان وبناء السلام وحل النزاعات ومنع او التخفيف من تداعيات الحروب والنزاعات على عموم المجتمع العراقي وهي بمسعاها هذا تشارك الشعب العراقي بهوموه في بناء عراق امن مستقر مطمئن يضمن حياة مستقرة لكافة ابناءه .

تنبع اهمية هذا المؤلف انه يسلط الضوء على النزاعات المسلحة وهي المادة الاساسية للدراسات القانونية الانسانية هذه النزاعات بما تحمله من احوال والام ومعاناة حاولت الشعوب ومعها المجتمع الدولي الوقوف والتصدي لها بكل ما اوتي من قوة من اجل انسنتها، ومحاولة التخفيف من احوالها، ومن معاناة ضحاياها سواء اكانوا من المدنيين ام من افراد القوات المسلحة ، هذه النزاعات المسلحة هي الافة التي عانت منها المجتمعات على مدار العصور والتي ابتدأت مع بداية الخليقة بالنزاع بين قابيل واخوه هابيل والي يومنا هذا ،حيث حاولت المجتمعات وعلى مدار العصور السيطرة على مقدرات الشعوب الاخرى ومحاولة السيطرة على خيراتها وثرواتها ومقدراتها ، مع ما رافقتها من اثار جمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هذه الاثار شكلت في احدى اهم مكنوناتها تهديداً للوجود الانساني ولإنسانية الانسان وتدميرا لحضارته وبنائه على الرغم من ان الشرائع السماوية قاطبة ومنها الديانة الاسلامية دعت الى التخفيف من احوال الحروب واحترام الاعداء وعدم المساس بالملمتلكات العامة ،وعدم تخريب العمران ،او الاعتداء على الفئات الهشة في المجتمع كالنساء ،والاطفال، والشيوخ ،وعدم الاعتداء على الاديرة والصوامع وعدم قطع الاشجار او تخريب مياه الابار وقد شكل ديننا الاسلامي نبراساً للعديد من قواعد القانون الدولي الانساني وتم الاهتداء بقواعده في صياغة العديد من قواعد القانون الدولي .

هذه المبادئ والقيم والاسس التي وضعها ديننا الاسلامي اهتمت بها الشعوب الاسلامية قاطبة ومن بعدها شعوب العالم اجمع فنشأت مجموعة من العادات والاعراف والتقاليد التي التزم بها المتحاربون اثناء النزاعات المسلحة ومن ثم تم تبنيها في اعلانات

واتفاقيات دولية ملزمة للجميع ، وبما ان الهدف من اي نزاع مسلح هو تحقيق النصر على العدو وتحقيق اكبر مكاسب ممكنة والتغلب على القوات المسلحة المعادية وتحقيق النصر العسكري، فان ما تحاول قواعد القانون الدولي الانساني هو الاهتمام بالجانب الاخر وهو مدى مشروعية هذه الحروب ومحاولة وضع حد للحروب والنزاعات المسلحة وحصرها بأضيق نطاق بالنظر للأهوال الكبيرة التي تأتي بها ، ففي حالة نشوب الحروب يهتم القانون الدولي الانساني بالطرف الاخر من المعادلة وهم ضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين والعسكريين الواقعين خارج نطاق النزاع المسلح وماهي ابرز حقوقهم وماهي حقوق الاسرى والمعتقلين لدى القوات المسلحة وماهي حقوق المشتركين في النزاعات المسلحة البرية والبحرية جل هذه الموضوعات وغيرها اهتم بها القانون الدولي الانساني بما جاء به في اتفاقيات لاهاي وجنيف والبروتوكولات الملحقه بها والتي حاولت التخفيف من حدة النزاعات المسلحة .

وتكمن اهمية هذا المؤلف في كونه محاولة تجمع ما بين النظرية والتطبيق من خلال دراسته للقواعد القانونية للقانون الدولي الانساني وكل ما يتعلق بها من نظريات واره فقهيّة فضلاً عن دراسة وتقييم الممارسات الدولية عند تطبيقها لهذه القوانين في الميدان بغية اختبار مدى فاعليتها وتحديد نقاط ضعفها وقوتها والوقوف على ابرز الصعوبات والتحديات القانونية والواقعية التي تواجه تطبيق القانون الدولي الانساني كي تجعل منه اداة فاعلة في الحد من اثار النزاعات المسلحة ، وحسناً فعل المؤلف باختياره بلدنا العراق كنموذج للدراسة بوصفه احد اكثر المناطق عرضة للنزاعات المسلحة والحروب والذي شكل وجهةً للعديد من البلدان وهدفاً لأطماعهم التوسعية على مدار العصور ابتداءً من الغزوات الاجنبية له وانتهاءً بالحروب التي خاضها مع العدو الفارسي ومحاولة التآمر عليه من دول الجوار والتدخلات الاجنبية في شؤنه وجره للدخول في العديد من النزاعات المسلحة والتي شكلت نمودجا حيا وارضا خصبة ومادة حيوية للعديد من الدراسات القانونية والانسانية كون ان شعبه واراضه وبيئته وتاريخه وحضارته واثاره التراثية والدينية تعرضت لشتى انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني .

انطلقت اشكالية الدراسة في هذا الكتاب من محاولة تناول اوجه القصور في قواعد القانون الدولي الانساني بمعنى اخر حاول الكتاب تحديد ما اذا كان السبب في انتهاك قواعد

القانون الدولي الانساني يتمثل في غياب المعايير، ام في سوء تطبيقها ،ام في عدم وجود الصرامة التي تحمل الاطراف على احترام تلك القواعد والمعايير، من خلال تفريغ العديد من قواعده من معناها واضفاء العديد من الاستثناءات في ثناياها، بما يفرغها من محتواها وبما يشكل ثغرات يمكن للطرف القوي في المعادلة من التحايل عليها والخروج عنها لذلك شكل المشهد العراقي بمختلف جنباته مادة حيوية ودراسة تطبيقية فاعلة حاول من خلالها المؤلف استعراض الاليات الدولية التي تم الاستعانة بها لتطبيقها على المشهد العراقي ومدى فاعليتها في حماية المبادئ والقيم والاعراف التي جاء لحمايتها ولصونها القانون الدولي الانساني، ومحاولة سبر غور الثغرات والخروقات والاجندات الخارجية التي لعبت دوراً فاعلاً في كشف قصور القانون الدولي الانساني وعجزه عن مواجهة العديد من النزاعات لاسيما النزاعات العراقية .

هذه الموضوعات وغيرها حاول مؤلف الكتاب استعراضها ضمن منهج علمي استدلالي ارفقه بالمنهج الاستقرائي متنقلاً بين الوصف والتجريب بما يخدم قضية البحث ويخدم القضية التي يحاول الوصول اليها مؤلف الكتاب ، وبغية احاطة مؤلف الكتاب بكافة جوانب الموضوع فقد تم تقسيم الكتاب الى اربعة افصل لكل فصل مباحث يتفرع عنها بما يسهم بتغطية الموضوع من كافة جوانبه .

سلط المؤلف الضوء في الفصل الاول على ماهية القانون الدولي الانساني من خلال تناول التعريف بالقانون الدولي الانساني وتناول التطور التاريخي له بما يشتمل عليه من دور للعامل الحضاري والديني من دور في تطوره ودون اغفال لدور العامل الفلسفي والفكري من دور في مسيرة التطور هذه مروراً بمرحلة تدوين قواعد القانون الدولي بشكل اتفاقيات دولية انبثقت عنها اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحق بها ومن ثم تناول خصائص القانون الدولي الانساني وما تحمله من سمات تتعلق بالدولية والانسانية لقواعده وكونها مخصصة للتطبيق اثناء النزاعات المسلحة كما ان قواعده تحمل في ثناياها خاصية انها في احد جنباتها قواعد عرفية النشأة والمسالة الهامة والمحورية في قواعده انها قواعد غير شرطية اي عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها وان الخروج عن مضمون هذه القواعد وانتهاكها من قبل احد اطراف النزاع لا يعطي الحق للطرف الاخر بانتهاكها تحت ذريعة المعاملة بالمثل وهذا ما اعطى لقواعد القانون الدولي الانساني الصفة الامرة وهي انه من

ضمن القواعد التي لا يجوز الاخلال بها والتي لا يمكن تعديلها الا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولي لها ذات الطابع ، تناول بعدها المؤلف مصادر القانون الدولي الانساني سواء المصادر المكتوبة للقانون الدولي والمصادر العرفية وموقف العراق منها ، وفي محاولة لتناول الاطار المفاهيمي للقانون الدولي الانساني من كافة جوانبه فقد تم تناول مبادئ القانون الدولي الانساني بما تشتمله من مبادئ رئيسية ومبادئ عامة ومبادئ خاصة ، واختتم المؤلف الفصل الاول بتناول علاقة القانون الدولي الانساني بالقانون الدولي لحقوق الانسان ووجه الاختلاف والتشابه بين القانونين ونقاط الالتقاء والافتراق بالإضافة الى محاولة تحليل العلاقة بين كلا القانونين باعتبار ان كلا القانونين من القوانين المعنية بحماية حقوق الانسان وهو محور الدراسات الانسانية .

اما في ثنايا **الفصل الثاني** فقد تناول المؤلف نطاق تطبيق القانون الدولي الانساني والذي يقصد به مجالات تطبيقه وسريانه من حيث المكان والزمان والاشخاص ففيما يتعلق بالنطاق الزمني للقانون الدولي الانساني فيقصد به الفترات الزمنية التي يسري خلالها تطبيق قواعده حيث ان هذا القانون لا تسري قواعده الا في حالة وجود نزاع مسلح وفي هذا الصدد كان لابد من التمييز بين وجود القانون وفاعليته فالقانون الدولي الانساني قائم قبل اندلاع النزاع المسلح الا انه يبقى في حالة سكون لحين بدء النزاع المسلح او الحرب لتنهض فاعلية قواعده للتطبيق والسريان ، تناول بعدها المؤلف النزاعات التي يمكن ان تطبق عليها قواعد القانون الدولي الانساني وهي النزاعات الدولية والنزاعات غير ذات الطابع الدولي والنزاعات الهجينة ، كما تناول الكتاب الحالات التي لا يشملها القانون الدولي الانساني وهي حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية ، سلط المؤلف بعدها الضوء على موضوع بغاية الاهمية والذي يشكل اضافة نوعية وهو تكييف النزاعات المسلحة في العراق وهي حرب الخليج الاولى والثانية وحرب الخليج الثالثة والانتهاكات التي تعرض لها العراق خلال هذه الحروب والتي انتهت باحتلال العراق وبعدها تم تناول الحرب التي خاضتها القوات العراقية ضد عصابات داعش الارهابية عام ٢٠١٤ ، ومن ثم تم تناول نطاق حماية القانون الدولي للأشخاص اثناء النزاعات المسلحة بما يتضمنها من حماية للجرحى والغرقى والحماية الخاصة لأسرى الحرب وحماية الاسرى والمفقودين ، كما احسن المؤلف بتناوله الحماية الخاصة ببعض الفئات الضعيفة والهشة وهي فئة النساء حيث تناول الحماية العامة لهم والحماية الخاصة لفئة من النساء وهن الحوامل والنساء وامهات الاطفال

والحماية الخاصة بالأطفال كما تناول حماية الصحفيين والمراسلين الحربيين ، كما تم تناول حماية الاعيان المدنية والاعيان الدينية والثقافية وحماية البيئة اثناء النزاعات الدولية وبالتالي تم تغطية كافة جنوب نطاق تطبيق القانون الدولي الانساني والكشف عن التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيقه وتداخل معايير التطبيق وعجز الاليات الدولية عن توفير الحماية الفاعلة لقواعده من الانتهاك اثناء النزاعات سواء الدولية ام غير الطابع الدولي ام الهجينة

ومن ثم تناول المؤلف في ثنايا الفصل الثالث اليات تطبيق القانون الدولي الانساني والتي تشكل ادوات يمكن من خلالها ضمان فاعلية تطبيق قواعد القانون الدولي الانساني والتي بدونها تبقى قواعده جامدة كجسد لا تدب فيه الروح مالم تتوفر فيها وسائل واساليب تضع هذه القواعد موضع التنفيذ ومن ثم تحقيق الغرض الذي وضعت من اجله هذه الاليات والتي قد تكون اليات وقائية او رقابية او قمعية سلب الباحث جل اهتمامه على الاليات الوقائية والرقابية لكون ان الاليات القمعية والتي تترتب عليها اثار المسؤولية الدولية تم تخصيص فصل كامل لها وهو الفصل الاخير لعل من اهم الاليات الوقائية لتطبيق قواعد القانون الدولي الانساني والتي تم التطرق اليها هي الية نشر القانون الدولي الانساني وموائمة التشريعات الوطنية مع قواعد القانون الدولي الانساني وتشكيل مؤسسات وطنية لتنفيذ القانون الدولي الانساني كذلك لابد من استحداث اليات تتعلق بتقديم التدريب والاستشارة في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني . اما فيما يتعلق بالاليات الرقابية التي تم تناولها لتطبيق القانون الدولي الانساني فهي الية التحقيق الدولي في الانتهاكات ونظام الدولة الحامية ، واهم بدائلها وكذلك الدور الكبير الذي تلعبه اللجنة الدولية للصليب الاحمر كونها راعية للقانون الدولي الانساني .

تناول المؤلف في الفصل الرابع والاخير المسؤولية الدولية الناشئة عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني حيث ان قواعد المسؤولية القانونية يجب ان تنهض كنتيجة لارتكاب افعال لا قانونية والتي تتكون من عنصرين وهما وجود او ارتكاب عمل غير قانوني والعنصر الاخر وهو نسبة الافعال الى فاعل معين بحيث يمكن ملاحقته ومسائلته عن العمل غير المشروع والعنصر الاخير وهو الضرر المترتب على العمل غير المشروع . وتناول المؤلف اليات اعمال قواعد المسؤولية الدولية وتطبيقاتها على الصعيد العراقي جراء

الانتهاكات التي تعرض اليها جراء الحروب التي خاضها كما تم تناول اثار المسؤولية الدولية بما تتضمنه من تعويض مادي وعيني وترضية .

وبالتالي يمكن القول بان المؤلف كان ملماً بتناول كافة جوانب القانون الدولي الانساني، واحسن في اسقاطها على الواقع العراقي وتناول كافة الانتهاكات التي تعرض لها اثناء النزاعات والحروب التي خاضها واجاد في استعراض اليات تطبيقه على الشأن العراقي ومحاولة سبر اغوار فاعليتها وكشف مواطن الخلل والثغرات التي تسببت في وقوع العديد من الخروقات لقواعده والتي لو استمرت سيكون لها تداعياتها على المدى البعيد في تقويض قواعد القانون الدولي الانساني والتشكيك في مدى فاعليتها وجدواها في ظل اجواء الانتقائية في تطبيقها وتسييس الكثير من قواعدها خدمة لأجندة القوى العظمى والفاعلة على الصعيد الدولي .

تمنياتنا لمؤلف الكتاب بالعطاء العلمي الثمر الذي لا ينضب والذي يخدم الشأن العراقي ويحاول من خلاله لملمة جراح العراقيين والتي امت بهم من خلال الحروب المتكررة ومحاولة اخراجهم من قعر الزجاجة للانطلاق بهم لبناء عراق ينعم به الجميع بالعيش بسلام وكرامه وانسانية بعيداً عن النزاعات المسلحة ، تحت مظلة الحماية التي توفرها قواعد القانون الدولي الانساني .

The Authors declare That there is no conflict of interest Sources approved in the author's writing

1. Dr. Ahmed Abu al-Wafa, the general theory of International Humanitarian Law, first edition, Arab renaissance House, Cairo, 2006
2. Dr. Ahmed Abbis Naama al-Fatlawi, International Humanitarian Law, first edition, Zain human rights publications, Beirut, 2010
3. Dr. Mahmoud Sharif Bassiouni, introduction to the study of international humanitarian law, printed at the expense of the Iraqi Ministry of human rights, Baghdad, 2005